

Distr.: General  
14 October 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق  
المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في  
حالات الطوارئ

التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث  
الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية  
تقرير الأمين العام\*

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٥٧ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، وكذلك عملاً بمقررات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وهو يسلط الضوء على بعض الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة للاستجابة للكوارث الطبيعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ويتناول بعض المبادرات التي اتخذت لتعزيز الجهود المبذولة لإدارة الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما يقدم معلومات عن اتجاهات تمويل الاستجابة للكوارث الطبيعية.

\* تأخر تقديم التقرير نتيجة للصعوبات التي صودفت في تجميع الإحصاءات الخاصة بالكوارث الطبيعية.



## أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العام ١٥٢/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تناول الأمين العام عددا من المسائل المتصلة بالتقرير في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/58/89-E/2003/85) وعن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/58/277).

## ثانيا - الاستجابة للكوارث الطبيعية

٢ - لا تزال استجابة الحكومات المتضررة والمجتمع الدولي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية تتسم بأهمية بالغة في إنعاش المجتمعات المتضررة وتنميتها في الأجل الطويل. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم إحراز تقدم في عدد من المجالات المتصلة بإدارة الكوارث، ولا سيما فيما يتصل ببناء القدرات ورسم السياسات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويوفر هذا التقدم إطارا جيدا لتوجيه الاستجابة المشتركة بين الوكالات للكوارث الطبيعية مستقبلا. وثمة عوامل أخرى تتسم بإدارة شديدة لنجاح الجهود المشتركة المبذولة للاستجابة للكوارث، مثل مدى كفاية التبرعات المالية والعينية المقدمة لأنشطة الإنعاش والإغاثة، والجهود المبذولة للتخفيف من الآثار المباشرة للكوارث الطبيعية.

٣ - وقد تسارعت خلال العقد الأخير وتيرة الكوارث الطبيعية واتسع حجمها، مما أدى إلى حدوث آثار بيئية سلبية تركت تأثيرا شديدا على السكان. ففي عام ٢٠٠٢، سُجل حدوث أكثر من ٥٠٠ حالة ترتبت عليها خسائر، مما أسفر عن خسائر اقتصادية تقدر بمبلغ ٥٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة - وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن الخسائر التي حدثت عام ٢٠٠١ وبلغت ٣٥ بليون دولار<sup>(١)</sup>. ولا بد عند النظر إلى هذه الخسائر الاقتصادية من الرجوع إلى أنواع الكوارث وأماكن حدوثها. فمن بين الـ ٥٥ بليون دولار، علي سبيل المثال، يمثل أكثر من ٢٠ بليون دولار خسائر اقتصادية ترجع إلى حدوث فيضانات في أنحاء أوروبا عام ٢٠٠٢<sup>(٢)</sup>. وثمة خسائر مسجلة أخرى ترجع إلى ظروف المناخ في الولايات المتحدة ووسط أوروبا قرب نهاية عام ٢٠٠٢. وفي هذه الحالات، كان تمويل أنشطة الإغاثة والتعمير تمويلا محليا في جانبه الأعظم، أو بدعم من المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء.

٤ - وفي كثير من البلدان المعرضة للكوارث في العالم النامي، كثيرا ما كانت الخسائر الاقتصادية المتكبدة نتيجة للكوارث الطبيعية أقل في تكلفتها لأن تكاليف البنية الأساسية، بما فيها قيمة الممتلكات، تقل عما هي عليه في العالم الصناعي. ومع ذلك، لا بد من النظر

إلى الخسائر الاقتصادية باعتبارها خسائر هائلة، وذلك بالقياس النسبي لضعف الأوضاع الاقتصادية لكثير من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني البلدان النامية من معدلات أعلى للوفيات بسبب الكوارث الطبيعية؛ ففي عام ٢٠٠٢، ومن بين ما يقدر بـ ١١ ٠٠٠ حالة وفاة بسبب الكوارث الطبيعية، حدث أكثر من ٩ ٠٠٠ حالة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا<sup>(٣)</sup>.

٥ - ويبين نظام التتبع المالي، التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن المعونات الإنسانية المقدمة للاستجابة للكوارث الطبيعية على المستوى العالمي كانت تتسم بالتذبذب على مدار العقد المنصرم، حيث تراوحت التبرعات السنوية بين ٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ و ١,١ بليون دولار عام ١٩٩٨، وهو العام الذي شهد إعصار ميتش. وشهد عام ١٩٩٩ تبرعات تناهز ٢٩٦ مليون دولار للاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفع الرقم إلى ٤٢٠ مليون دولار، ثم انخفض إلى ٣٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠١، و ٢٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢<sup>(٤)</sup>. ومن الملحوظ أن الغالبية العظمى من الأموال المقدمة للاستجابة للكوارث الطبيعية خلال العقد الماضي كانت موجهة إلى البلدان النامية.

٦ - ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هذه الأرقام انعكاسا واقعيًا للتكاليف الشاملة للاستجابات، حيث أنها لا تتضمن على الدوام التبرعات العينية، كما أنها لا تشمل قيمة الاستجابات المقدمة محليا. كما أن السلطات الوطنية، والمجتمعات المحلية المتضررة، ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات المحلية هي التي تضطلع بالعبء الأولي للاستجابة في الغالبية العظمى من المخاطر الطبيعية، باستخدام الموارد المحلية. كما أن عدم كفاية درجة التأهب وقدرات الاستجابة للكوارث والحد من آثارها في المناطق المعرضة لها ستؤدي إلى وقوع خسائر أكبر بكثير في الأرواح، ولا سيما عندما تفرض محدودية الموارد قيودا على الجهود المبذولة بأهمية الكوارث. ولذلك، فإن دعم قدرات الجهات الوطنية والإقليمية على التأهب والاضطلاع بجهود الاستجابة للكوارث يُعتبر عاملا بالغ الأهمية. وستعمل منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز دور الجهود المبذولة للحد من آثار الكوارث باعتبار ذلك استثمارا ثابتا من أجل إنقاذ الأرواح، والحد من الخسائر، ومواصلة التنمية البشرية.

### ثالثا - تعزيز قدرات التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية

٧ - من المرجح أن يكون للتدابير التي تتخذ فور حدوث كارثة طبيعية الأثر الملموس بأقصى درجة على الأوضاع المعيشية للسكان المتضررين. ويعكف عدد من الوكالات على تحسين طرق تحقيق التكامل بين أنشطتها لكفالة تلبية كل احتياجات السكان المتضررين.

وقد أسهم نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث بتقديم استجابات إنسانية منسقة من خلال العديد من الأشكال أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. ومن خلال التركيز على دعم الاستجابات الفورية، تم خلال عام ٢٠٠٣ إيفاد ثماني بعثات للاستجابة الطارئة التابعة لنظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وذلك للاستجابة للكوارث الطبيعية في الأرجنتين، وتركيا، والجزائر، وجزر سليمان، وسري لانكا، والسودان، وغواتيمالا، وقيرغيزستان. وتم إيفاد تلك البعثات بالاستفادة من مديري الاستجابة لحالات الطوارئ من مختلف البلدان، وكذلك من منظومة الأمم المتحدة.

٨ - ويسلم برنامج الأغذية العالمي بأن الكوارث الطبيعية تسهم بصورة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٢، قدم البرنامج مساعدات إلى ٤٤ مليون شخص ممن يعانون من أزمات حادة، وغالبيتهم من ضحايا الكوارث الطبيعية، التي تشمل موجات الجفاف، والفيضانات، والزلازل، والبراكين. وبالتعاون الوثيق مع الشركاء في ميدان المساعدات الإنسانية، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضا الدعم لاستجابة حكومة جمهورية إيران الإسلامية للزلزال الذي حدث في مقاطعات قزوین وهمدان وزانجان، بتوفير إمدادات المياه والمرافق الصحية، وخدمات المساعدات النفسية للأطفال. وتم توفير المأوى والخدمات الصحية والتغذية وإمدادات المياه والمرافق الصحية، فضلا عن الخدمات التعليمية ودعم حماية الأطفال في حالات الفيضانات وموجات الجفاف التي وقعت في مختلف أنحاء السودان. وما هذه سوى بعض المجالات التي لا بد من معالجتها في الاستجابة للكوارث الطبيعية.

٩ - وثمة حاجة ماسة لدعم قدرات الجهات الإقليمية والوطنية والمحلية على الاستجابة للكوارث الطبيعية، وخاصة بالنظر إلى أن الاستجابة الفورية في أوقات الكوارث كثيرا ما تكون استجابة محلية. وإدراكا لضرورة الاستفادة من الأفراد ذوي الخبرة بالمناطق المعرضة للكوارث ولضرورة تعزيز قدرات الاستجابة على الصعيدين المحلي والإقليمي، جرى توسيع نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث ليشمل آسيا، حيث عُقدت دورتان من دورات التعريف والتوجيه تحت رعاية حكومتي اليابان والهند. ويجب أن تصبح البلدان المعرضة للكوارث في أفريقيا أيضا جزءا من نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث؛ ووصولاً لهذه الغاية، يتفاوض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مذكرة تفاهم تتضمن حكما بهذا الشأن مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والدول الأعضاء كدعوة لدعم هذه المبادرة.

١٠ - وقد سلمت الدول الأعضاء بأن الاستجابة الفورية للكوارث الطبيعية التي تقع فجأة تتسم بإدارة بالغة، وسعت إلى دعم جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٧/١٥٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن "تعزيز فعالية وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة في مجال البحث والإنقاذ بالمناطق الحضرية". ويحث القرار الدول الأعضاء على تيسير نشر فرق البحث والإنقاذ الدولية بالمناطق الحضرية في حالات الطوارئ التي تسفر عن انهيار المنشآت، وخاصة الزلازل، وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. ويدعو القرار كذلك الدول الأعضاء إلى تبسيط أو تقليص الإجراءات المتعلقة بدخول وخروج فرق البحث والإنقاذ ومعداتها. وتم تنفيذ هذه الأحكام بنجاح في الاستجابات المقدمة في حالتي الزلازل التي وقعت في تركيا والجزائر في آذار/مارس ٢٠٠٣، بما في ذلك إيفاء فرق نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث لمساعدة الحكومتين المتضررتين.

١١ - ويمكن أيضا زيادة تماسك الاستجابة وتحسين توقيتها من خلال تحسين الوعي والتوجيه المقدم من الصكوك الدولية والوطنية القائمة التي تنطبق على حالات الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، أجرى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سلسلة من المشاورات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والحكومات بشأن الوضع الحالي للقانون الدولي فيما يتصل بالاستجابة للكوارث. وحددت الدراسة القانونية أكثر من ٣٠٠ معاهدة مستقلة وغيرها من الوثائق القانونية التي تتضمن عناصر للقانون الدولي في حالات الاستجابة للكوارث. وأجريت دراسات ميدانية في ثلاثة مناطق لبحث تأثير القوانين المختلفة على فعالية الاستجابة وعلى تنسيق المساعدات الإنسانية. وستقدم نتائج هذه الدراسات والتحليلات إلى الحكومات وإلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم يعقب ذلك تقديم تقارير إلى منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤.

١٢ - وفي دعم تخطيط أنشطة التأهب والاستجابة، يمكن لجهات المساعدات الإنسانية المشاركة في الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية أن تستفيد أيضا من السجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث، الذي يوفر معلومات عن الأفراد المتخصصين وأفرقة الأخصائيين التقنيين، وكذلك عن إمدادات ومعدات وخدمات الإغاثة التي يمكن أن تتوفر من داخل المنظومة بعد وقت قصير من تلقي الإخطار بذلك، فضلا عن ما توفره الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. كما بدأ العمل في إعداد دليل للتكنولوجيات المتقدمة في مجال الاستجابة للكوارث، ليكون جزءا من السجل المركزي. ومن خلال التعاون

الوثيق مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، سيجري أيضا إشراك خبراء الحد من الكوارث في السجل المركزي.

١٣ - ويعمل المستشارون الإقليميون في مجال الحد من الكوارث، الموفدون إلى المناطق المعرضة للكوارث من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، على تعزيز التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة فيما بين هذه الوكالات الثلاث؛ كما أن تعاونه يتزايد بدرجة كبيرة في مجال إدارة الكوارث، مما سيساعد على زيادة الفعالية الميدانية لبرامج بناء القدرات التي تدعمها الأمم المتحدة. وعُقدت حلقات عمل ونُظمت مبادرات تدريبية أخرى لدعم مبادرات بناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ، والأمريكتين، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا. وتُقام في هذه المناطق روابط أوثق مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذين يعملان على تعزيز النهج المتناسكة الرامية إلى تحقيق التكامل بين الجوانب المحورية من الجهود التي يبذلها على الصعيد الإقليمي. ويساعد برنامج التدريب على إدارة الكوارث، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال إدارة الكوارث من خلال عقد حلقات عمل وطنية وإقليمية في البلدان المعرضة للكوارث.

١٤ - كما يجري مواصلة مبادرات أخرى لتعزيز قدرات إدارة الكوارث على الصعيد الإقليمي، تشمل المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، وبخاصة المكتب الإقليمي للأمريكتين المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، الذي يشدد على الارتباط بين الكوارث الطبيعية والتنمية، ولا يقتصر في تركيزه على بناء القدرات على المستويين المحلي والوطني فحسب، بل ويساعد أيضا القطاعات الصحية في تخطيطها لمواجهة حالات الطوارئ، ويشجع على التقيد بمعايير صارمة في بناء المستشفيات لكي تكون قادرة على مقاومة المخاطر الطبيعية. كما تعمل منظمة الصحة العالمية مع السلطات الوطنية على تدعيم وضعها، وإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الكوارث في جميع جوانب القطاع الصحي، وتوعية الوكالات والسلطات التي تشارك في حالات التأهب كي تصبح أكثر كفاءة إذا ما نشأت الحاجة للاستجابة. ويبدو أن النهج المتعدد القطاعات لمواجهة المخاطر المتعددة قد نجح في بعض البلدان، ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أصبحت البلدان قادرة على إعداد تقدير سريع وموثوق به للاحتياجات وتحليل للأضرار عقب الكوارث الطبيعية، دون أي مساعدة من المجتمع الدولي.

١٥ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق في أفريقيا الجنوبية بصورة وثيقة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وما فتئ يقدم الدعم لمعالجة الأوضاع في أفريقيا الجنوبية، مع السعي في الوقت نفسه إلى كفالة التماسك والتكامل بين الجهود المبذولة لإدارة الكوارث على الصعيد الإقليمي. ويشجع كون المكتب مشتركاً بين الوكالات على البرمجة المشتركة، كما يمكن الأمم المتحدة وشركاءها من الاستفادة من طائفة واسعة من الخبرات لدعم مختلف جوانب الأزمات الإقليمية.

١٦ - وإضافة إلى الدعم الإقليمي، من الواضح أيضاً أن على الأمم المتحدة مواصلة دعم الجهات الفاعلة المحلية التي تكون أسبق إلى الاستجابة للكوارث. وقد أظهرت عمليات تقييم زلزال غوجارات الذي وقع في عام ٢٠٠١ أنه فيما يتعلق بالآثار الفورية للكارثة، كانت إحدى المنظمات المحلية (الاتحاد النسائي لصاحبات الأعمال الحرة) هي السبّاقة إلى مجاهاتها والأكثر كفاءة ودقة من حيث تحديد الأهداف، بحيث استطاعت الاعتماد على القدرات المحلية بإشراك المستفيدين من خدماتها مباشرة<sup>(٥)</sup>.

١٧ - وبهذا الخصوص، يبدو من الواضح أن الاستجابة للكوارث على الصعيد المحلي يكون لها أكبر الأثر على السكان المتضررين لأسباب عدة من بينها أن تلك المنظمات متواجدة بعين المكان عند وقوع الكارثة وفورا بعد ذلك. ويمكن للمنظمات المحلية أيضاً الاعتماد على أعضائها داخل مجتمعها المحلي للتحرك بسرعة أكبر من أجل تقييم الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها. وليست حالة غوجارات بالوصفة المثلى للنجاح بالضرورة. فالإجراءات التي تقوم بها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمساهمات التي تقدمها بالتعاون مع المجتمع الدولي ضرورية أيضاً، وينبغي أن تُنسق تنسيقاً جيداً. كما أن قيام الحكومات بدور فعال عامل جوهري في تقديم مساعدة فعالة في الوقت المناسب.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أودى زلزال في الجزائر بحياة ٢٦٦٦ شخص وأصاب أكثر من ١٠٠٠٠ آخرين بجروح. وقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات من بينها إنشاء السلطات الوطنية ووحدة لإدارة الأزمة، مما يسر تنسيق الجهود. كما كان للمساهمات المقدمة من المجتمع الدولي دور حاسم في دعم جهود الاستجابة المحلية. وأفاد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن النداء الذي وجهه بخصوص زلزال الجزائر حقق ١٢٠ في المائة من المبلغ المطلوب.

١٩ - وقد ثبت نجاح مبادرات أخرى ترمي إلى تحسين القدرة على الاستجابة على الصعيد الوطني. وربما تكون بعض عناصر هذه المبادرات مفيدة في حالات أخرى. ويجمع فريق التقييم والتنسيق السريعين في حالات الطوارئ في طاجيكستان ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة العاملة في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها مع الوزارة الطاجيكية لحالات الطوارئ، ويعقد اجتماعات بصورة اعتيادية لتنسيق أنشطته في مجالات التأهب للكوارث، والتخطيط لحالات الطوارئ، وآليات الاستجابة للكوارث.

#### الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية

٢٠ - من الأمور التي تكتسي أهمية حاسمة كفاءة الاستجابة للكوارث البيئية بكفاءة وفي الوقت المناسب. ولتعزيز هذه الجهود، يركز قسم الطوارئ البيئية المشترك، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على رفع مستوى قدرات العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على الإسراع بالاستجابة للحوادث الصناعية والآثار البيئية للكوارث الطبيعية. ويُسترشد في هذه العملية بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، والذي شرع في إقامة شراكة عالمية من أجل الترويج لاتباع نهج متكامل من أجل منع الطوارئ البيئية والتأهب لها والاستجابة لها دعماً للتنمية المستدامة.

### رابعا - من الإغاثة إلى التنمية

٢١ - أظهرت الإجراءات المتخذة من الحكومات والمجتمع المدني، بدعم من المجتمع الدولي، بما لا يدع مجالاً للشك أن التدخل في الوقت المناسب للحد من آثار الكوارث يمكن أن يؤدي إلى تقليص ملحوظ في وقوع الكوارث والخسائر المترتبة عليها. فقد كان من الممكن خفض الخسائر الفادحة الناجمة عن الكوارث الكبرى التي وقعت مؤخراً لو أن مثل تلك النهج أدمجت إدماجاً شاملاً في العمليات الإنمائية في الماضي. ولذلك، فإن إدماج الحد من الكوارث في عمليتي التنمية والإنعاش بعد الكوارث عنصر جوهري في التنمية البشرية المستدامة، كما أنه من التحديات التي يتطلب التصدي لها مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

٢٢ - وقد شرع في تنفيذ برامج بناء القدرات في مختلف بلدان العالم لتعزيز إدماج الحد من آثار الكوارث في الاهتمامات الإنمائية. وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، شارك برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في ما يزيد على ١٠ مبادرات للإنعاش بعد الكوارث على النطاق العالمي، ونجح في اغتنام فرصة سنحت بعد وقوع الكارثة لإدماج الشواغل المتعلقة بالحد من المخاطر بفعالية في جهود الإنعاش. ويدعم البرنامج الإنمائي أطر وبرامج الإنعاش في ١٦ بلدا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج منحاً لإغاثة المتضررين مما يزيد على ٣٨ كارثة في مختلف أنحاء العالم، وذلك لدعم تنسيق مهام المنسقين المقيمين خلال الكوارث، وشارك في البعثات الموفدة من نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث.

٢٣ - وتم تقديم الدعم، باغتنام فرصة سنحت بعد وقوع زلزال في جبال هندو كوش بأفغانستان في آذار/مارس ٢٠٠٢، لتدريب العمال في قطاع البناء غير الرسمي على تقنيات البناء المقاومة للزلازل ولدعم المنظمات المحلية في مجال التأهب للكوارث. وسيتواصل هذا البرنامج في عام ٢٠٠٣.

٢٤ - ويظل ضعف القدرة على الحد من أثر المخاطر الطبيعية عبئا ثقيلا على البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نموا. وما زالت مخاطر الكوارث تتعاضد بسرعة بما يترتب عليها من آثار خطيرة متزايدة. إذ يؤدي انتشار المستوطنات البشرية غير المنظمة في مناطق معرضة للخطر، والممارسات الرديئة فيما يتعلق باستخدام الأراضي والتنمية، بما في ذلك المناطق الحضرية، إلى تعاضد خطر الكوارث. وما زال هذا الوضع يلازم التنمية في العديد من أقل البلدان نموا، مما قد يفضي إلى زيادة مستويات قلة المناعة البدنية والاجتماعية والاقتصادية.

٢٥ - ولزيادة إدماج الحد من الكوارث في عملية الإنعاش بعد الكوارث، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للأطر والبرامج المتعلقة بالإنعاش المستدام في ١٢ بلدا. وأوفدت إلى الميدان بعثات مشتركة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و/أو بعثات للتخطيط، للتخفيف من آثار كوارث من بينها بركان غوما، وفيضانات غولستان في جمهورية إيران الإسلامية وفي موريتانيا. وعلى إثر الطلبات الموجهة من الجمعية العامة لتعزيز الأنشطة التنفيذية وبناء القدرات للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ومنعها والتأهب لها، ساهم البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات على الحد من آثار الكوارث في ٣٣ بلدا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، وتعزيز قدرات المكاتب الوطنية على التصدي للكوارث، ووضع الأدوات والاستراتيجيات اللازمة للحد من المخاطر، ودعم النظم التشريعية، من جملة أمور أخرى. وفي بعض الحالات، وضعت استراتيجيات وخطط للعمل من أجل الحد من المخاطر. وفي حالات أخرى، يسرت شبكات وطنية ودون إقليمية الشروع في العمل استنادا إلى الدروس المستخلصة.

٢٦ - ومن المتوقع أن يساهم التقرير المتعلق بقابلية التأثر بالمخاطر في العالم، الذي سيصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، في زيادة الوعي بأهمية الحد من مخاطر الكوارث. ويبرز التقرير، الذي يتضمن مؤشرا عالميا لمخاطر متعددة، التوجهات المعاصرة فيما يتعلق بتطور أنماط مخاطر الكوارث الطبيعية وكذلك أنماط قابلية التأثر بتلك المخاطر، ويؤيد دور السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة في الحد من مخاطر الكوارث.

٢٧ - ومن المتوقع أيضا أن يتم إبراز أهمية إدماج الحد من المخاطر في التخطيط للتنمية وعملية التخفيف من آثار الكوارث خلال استعراض استراتيجية يوكوهاما بعد مرور عشر سنوات عليها، وأن تُناقش خلال المؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث، المقرر عقده في كوبي باليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، برعاية الأمم المتحدة والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٨ - للنجاح في الحد من أثر الكوارث الطبيعية على المجتمعات المحلية المتضررة، يكتسي تعاون المجتمع الدولي مع البلدان والمناطق القليلة المناهضة للمخاطر أهمية حاسمة لكفالة الاستخدام الأمثل للأدوات والمبادرات المتاحة لمجابهة الكوارث. وقد أظهرت الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، مثل زلزال تركيا والجزائر في أيار/مايو ٢٠٠٣، أهمية التدخل الكفء والمنسق للحكومات المعنية في الوقت المناسب، بالتعاون مع المجتمع الدولي وبالاستفادة من الأدوات المتوفرة لديه، ولا سيما المبادئ التوجيهية للفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. ويجبذ أن تطلع الدول الأعضاء الواقعة في مناطق معرضة لخطر الكوارث على تلك المبادئ من أجل كفالة تدخل سريع منسق للأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية عند وقوع كوارث مباغتة.

٢٩ - ولا يزال نظام أفرقة الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث أداة قيمة تتيح من خلالها الدول الأعضاء خبراتها المتعلقة بمجابهة آثار الكوارث للتصدي للحالات الطارئة. وقد التحق بتلك الأفرقة مزيد من الأعضاء، ويعمل فيها عدد متزايد من الأفراد ينتمون إلى مناطق معرضة لخطر الكوارث. غير أنه ما زال من الضروري توسيع عضوية الأفرقة لتشمل أفريقيا، وينتظر من الجهات المانحة أن تدعم الجهود الجارية لإتاحة خدمات الأفرقة وزيادة تدخلها في المزيد من مناطق العالم التي تقع فيها كوارث.

٣٠ - ومن الضروري أيضا التوصل إلى فهم أفضل لأثر مستويات التمويل على التصدي للكوارث الطبيعية. ورغم توافر أرقام تبين المساهمات المقدمة بهذا الشأن، فليس من الواضح ما إذا كان الدعم المقدم لتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات والتخفيف من آثار الكوارث كافيا. وثمة عدة هيئات تتولى جمع الإحصاءات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وتعنى بمسائل مثل الخسائر الاقتصادية، وحالات وقوع كوارث، وعدد القتلى والمساهمات المقدمة لدعم التصدي للكوارث الطبيعية. وتُصنف البيانات المتعلقة بالكوارث حاليا لأغراض مختلفة، ويمكن للمعلومات في هذه الحالة أن تكون غير متسقة. ورغم أن ذلك قد يُعزى في جانب منه لعدم وجود تعريف يتفق عليه الجميع للكارثة الطبيعية، فإنه يضاعف الجهود المبذولة لجمع معلومات إحصائية متسقة بشأن الكوارث الطبيعية. كما يعيق ذلك وضع تحليل نهائي لأثر تلك الكوارث. وقد ترغب الدول الأعضاء، تبعاً لذلك، في الانكباب على دراسة هذه المسألة والتعاون مع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية لكفالة تسيط المعلومات الإحصائية المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

الحواشي

- (١) دراسة مجموعة ميونيخ Munich Re Group عن "الكوارث الطبيعية عام ٢٠٠٢"؛ ويمكن الاطلاع على الدراسة من خلال موقع المجموعة على شبكة الإنترنت: [www.munichre.com](http://www.munichre.com).
- (٢) نفس المرجع السابق.
- (٣) نفس المرجع السابق.
- (٤) نفس المرجع السابق.
- (٥) انظر تقرير عن الكوارث في العالم ٢٠٠٣، الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وهو متوفر عبر موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت: [www.ifrc.org](http://www.ifrc.org).